

ومن ملك اي وطله في ملكه وهو حر كله فخرج من فيه رفق ولو مكاتب  
 وسبغ فلا يعتق عليها لقننه الولد وليا من اهلها وانما  
 اعتقت امرؤا لم يعتق بغيره لانه لا يولد الا لقطاع الرق  
 عنه بالعتق واخذ من والديه كغير الدال فيهما اي عيا  
 من اصولهما وفروعهم ولو تر على من الذكوة او من الاناث  
 الموافقة له في الدين او المالك لم يترك او هبة لقبوله وليه  
 له عتقه عليه اما الاصول فلقوله نعم واخفض ارجاء  
 الذل من الرحمة والعتق اخص من الاجتناب في الاسترقاق واما الفروع  
 فلقوله نعم وما ينبغي للمرصع ان يتخذ ولدا اليه كلبس في السموات  
 والارضين الى ان يصح عباده ذلك على نفي اجتماع الولدية والعبودية  
 وخرج بان اصول والفروع لا يعتق عليه بملكه نعم ان كانت  
 نعتقه بغيره لم يجز له قبوله ولا بيعه  
 احكام الولد من حيث يكونه مستحقة وصولفة وشرفا ما ذكره  
 المصنوع والاصل عليه قوله نعم ادعوه لانيهم الي قوله وملايم وضمانا  
 الولد من اعتق اي لا يغيره كالتحليف ونحوها الولد يهين  
 القرابة من الموالاة وفي المعاونة والمقاربة  
 معتق بغير التام المنة فوق بالمدس في الواو  
 من حقوق المعتق للزمنة التي لا تنتفي بغيرها سواء  
 كان المعتق مخرجا او مملوكا او بتدبير او بكميل الادب  
 بكتابة او بقرابة او بغيرها من الرقيق لنفسه او ببيع صحى  
 او هبة كذلك سواء التقتا في الدين او اختلفا فيه نعم  
 لو اعتق عبدا كافر ثم التحق بدار الحرب واسترق ثم اشتراه  
 ككفركم احرأعتقه فاولاد هذا الثاني ولو اعتق لأمه  
 عبدا



عبدا كافر ثم التحق بدار الحرب واسترق ثم اشتراه ككفركم  
 من بيت المال فاولاد المملوك وكذا الواقف منه بحرية عبد  
 بغير اشتراه فانه يعتق عليه عتقه له بقوله اي حكم الارق به  
 قال نخنا واعداد المص الصير للارق وهو غير مذكوره لان اليهود  
 هنا ولا اصل قوله حكم التصويب ولو اعدا الصير للولاد بغيره الا ان  
 كان اولى واعمر ليفيد ان غير الارق مملكه كولاية التزويج ووجوب  
 الدينه والتقديم بصله كجنازة وعمل الميت ودفنه اه وقوله  
 انما جلا لك كلامه على الارق ان نه الاصل وما عداه بالتعيين  
 له فتأمل عند عدمه اي عدم التصويب من النب لانه اقرب  
 ولتعلق الولد اي الرقيق فاق به وما يه به عليه فلان في  
 ان الولد ثابت بجميعهم مع وجود المعتق لكن على الترتيب كما في  
 النب لا كنت المعتق واخته وكذا بقية اقرابه غير  
 المتصبيين بانفسهم ولعله انما ذكر البنت لاجل المال التي  
 قيل في اصطلاحها البيعية قاض غير المتفدية وفيه مال  
 حترت امرأة اباها فعتق عليها ثم اعتق الاب عبدا ثم مات  
 الاب ثم ماتت عتيقه المذكور عن البنت وعن اخ لها فترانه  
 للاخ المذكور لانه عصبة نسب للاب المعتق بخلاف  
 البنت ووجه الفلظ والفضل ان البنت اقرب في الولد  
 اليه من الاخ وصورة بغيره ماله القضاة المذكور بان  
 الدخ والذخ استرلا اباها فعتق عليها واكرم فيه كالأول  
 بلا فرق ولو مات المعتق عن ابيه واخوين مات احدما  
 عن ابيه فالولاد له ورويه وان كان هو الوارث لابي له لانه  
 المعتق لو مات ليعوم مورثه عتيقه كان عصبة الابن دون

Copyrighted material